الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.3/51/11
30 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه بيان صاحب السعادة أو أون غيوو، وزير خارجية اتحاد ميانمار، المتعلق بالتطورات الجارية في ميانمار، المدلى به في مجلس رئيس رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، في نيويورك يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. (انظر المرفق)

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) وين مرا
السفير
الممثل الدائم

111196 111196 96-29800

مرفـق

بيان وزير خارجية ميانمار بشأن التطورات الجارية في ميانمار، الذي أدلى به في مجلس رئيس رابطة الأمم المتحـدة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة، في نيويورك يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

يسعدني غاية السعادة أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتحدث أمام مجلس رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأعتقد أن معظمكم يدركون جيدا التطورات الحاصلة في ميانمار. ولذلك، فإن ما سأفعله اليوم ليس تناول الماضي بل إعطائكم نظرة إجمالية مقتضبة تعرض لأهداف حكومتنا وأولوياتها واتجاهها. وآمل أن يسهم هذا العرض بطريقة ما في نشوء تفهم أفضل للحالة في بلدي، ولتوجهات سياستنا.

وعندما تولى مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظـام المسؤوليـة في عام ١٩٨٨، أعلن دون لبس أو غموض أنه من المعتزم إقامة مجتمع ديمقراطي في البلد يقوم على التعددية الحزبية. ومنذ البداية، دعوني أكرر القول بأن حكومتنا ستنفذ هذا الالتزام دون تقصير. ولأننا نبني الديمقراطية في ميانمار، فإن المجتمع الديمقراطي الذي نرتئيه يجاري خبرات بلدنا التاريخية والظروف السائدة فيه.

ومثلما لا يمكن تصدير الثورة لا يمكن تصدير الديمقراطية. ولا ينبغي لأي بلد أو تجمع لبلدان أن يحاول إعادة تشكيل العالم على صورته أو وفقا لقيمه، لأن الحالة في البلدان فرادى ليست متماثلة أبدا ولأنه لا يمكن لأية أمة أن تدعي احتكارها للقيم. فليس هناك نموذج وحيد للمجتمع الديمقراطي يمكن تطبيقـه على البلدان جميعها، ولذلك، لا بـد للديمقراطيـة التي نطمـح إليهـا أن تتفـق مع رغبـات وأماني ٤٨ مليون نسمة، هم شعب ميانمار.

وتصورات أي مجتمع تتشكل بخبراته السابقة ومزاجه القومي وحالته الجارية. ولما كان الأمر كذلك، لا بد للمجتمع الديمقراطي أن تنعكس فيه التقاليد التاريخية والظروف الموضوعية لأمتنا. ولن يتسنى فهم ميانمار فهما كاملا دون فهم خصائص معينة تميزها عن غيرها. وأحد تلك الخصائص هو الكفاح من أجل الاستقلال ودور التمامادو (القوات المسلحة) في مجتمع ميانمار. واستقلال ميانمار لم يُسترد إلا بعد تضحيات جسيمة، بالأرواح والأموال، قدمها شعب ميانمار. ولأننا واجهنا تجربة مريرة على مدى أكثر من مائة سنة تمثل العهد الاستعماري البائد، نعتز باستقلالنا كل الاعتزاز ونصمم على أن نخضع أبدا لسيطرة الأجانب. ولن ندع الأجانب أبدا يقررون مصيرنا أو يرسمون مستقبلنا. ولن نقبل أيضا التدخل في شؤوننا الداخلية.

وثمة عامل آخر، هو أن ميانمار اتحاد يتشكل من أكثر من ١٠٠ جنس قومي يقيمون في ميانمار. والوحدة بين الأجناس القومية ضرورة للحفاظ على استقلالنا وسيادتنا، فضلا عن تقدم بلدنا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

والخاصية الثالثة هي أنه منذ استرداد الاستقلال في عام ١٩٤٨ تعين على ميانمار أن تواجه صراعا داخليا شنته جماعات مسلحة متنوعة. ولذلك، عانى البلد معاناة شديدة وتخلف في مجال التنمية الاقتصادية بالمقارنة بالدول الأخرى في المنطقة الإقليمية.

وعلى ضوء هذه الظروف، كان من الطبيعي تماما أن يولي مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام أولوية فائقة للحفاظ على الاستقلال وتعزيز الوحدة والتضامن الوطني بين جميع الأجناس القومية في ميانمار. وبمعنى آخر، فإنه منذ تولي مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام مسؤوليات الحكم وهو يعطي الأولوية لتحقيق المصالحة الوطنية. واعتبارا من عام ١٩٨٩، أي قبل مضي أقل من عام على تولي الحكومة للمسؤولية، فاتحت الحكومة الجماعات المسلحة في أمر العودة إلى نطاق الشرعية. ومنذ نيسان/أبريل عام ١٩٩٢، أوقفت القوات المسلحة الهجمات العسكرية على الجماعات المسلحة، حرصا منها على المصالحة الوطنية. والصراع الداخلي الذي دار على مدى أكثر من أربعة عقود لم يأت بفائدة لأحد. فهو لم يسبب سوى الموت والدمار، ومعاناة الشعب معاناة لا توصف. وليس هناك من يقدر السلام مثلما يقدره الجندي. ولذلك، فإنه لمما يشرح الصدر أن ١٥ جماعة قد عادت إلى حضن الشرعية، وتعمل بالتعاون مع الحكومة على تنمية مناطقها. وكما أتيحت لهذه الجماعات فرصة الاشتراك في العملية السياسية الوطنية، ألا وهي عملية "المؤتمر الوطني"، لكي تشكل مستقبل البلد. أما فيما يختص ببقية الجماعات التي لا يزال من المتعين أن تعود إلى حضن الشرعية، فاسمحوا لي أن أكرر دعوة حكومتنا لها كي لا تضيع هذه الفرصة الثمينة، بل لتنضم إلينا لبناء اتحاد سلمي ديمقراطي حديث. ولقد سكتت المدافع في البلد على نحو لم يحدث من قبل في تاريخ ميانمار الحديثة، وينبغي لهذه الجماعات أن تنظر إلى مصلحة البلد الكبرى وأن تعمل لصالح الأجناس القومية جميعها حسبما ظلت تردد لفترة طويلة.

وفي بحثنا عن الوحدة الوطنية، ندرك كل الإدراك أنه بسبب تأثير الحزب الشيوعي البورمي ظلت مناطق الحدود النائية متخلفة عن بقية أجزاء الوطن من الناحية الإنمائية. ولذلك، فإن أحد الأهداف الأولى التي ترتجيها الحكومة الحاضرة هو السعي إلى تنمية مناطق الحدود حيث تقيم أجناس قومية عديدة. وتعتقد الحكومة اعتقادا جازما أنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة للبلد بأسره ما لم تضيق، بل ما لم تزل، الفجوة والفروق الفاصلة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين مناطق الحدود وسائر أنحاء البلد. ولذلك، كرسنا اهتماما خاصا لإحداث طفرة في الرفاه الاقتصادي الاجتماعي لهذه المناطق. وقد أحدثت الحكومة، بجهودها الرامية إلى تنمية هذه المناطق، تحسينات في الهيكل الأساسي، وذلك ببناء الطرق والجسور والمستشفيات والمستوصفات وإصلاحها. وفي وقت مبكر، أي في أيار/مايو ١٩٨٩، أنشئت اللجنة المركزية ولجنة العمل لتنمية مناطق الحدود والأجناس القومية، لتضطلعا بالتدابير اللازمة لتنمية هذه المناطق ولتنسيق الإجراءات مع الوزارات والإدارات المناسبة. ولأجل تنفيذ المشاريع الإنمائية تنفيذا فعالا، أنشأت

الحكومة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢ وزارة مستقلة لتنمية مناطق الحدود والأجناس القومية. وأعيد تنظيم هذه الوزارة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وأصبحت تسمى وزارة النهوض بالمناطق الحدودية والأجناس القومية والشؤون الإنمائية، وذلك لتمكينها من تنفيذ التدابير الإنمائية المرتآة للمستقبل، فضلا عن الحاضر.

ولهذه الغاية، أعدت خطة رئيسية، بتوجيه من رئيس مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، يستغرق تنفيذها ١١ سنة، هي الفترة من ٩٤/١٩٩٣ إلى ٢٠٠٤/٠٣، وعلى ثلاثة مراحل؛ والهدف منها توفير مبدأ توجيهي أساسي للتنفيذ. والهدف الرئيسي لتلك الخطة هو التوصل إلى التخفيف من حدة الفقر مع التوصل في الوقت نفسه إلى القضاء على زراعة الخشخاش. ولهذه الخطة أربعة أهداف، فهي تستهدف تنمية الأشغال الاقتصادية والاجتماعية والطرق والمواصلات لأجل الأجناس القومية في مناطق الحدود؛ والحفاظ على ثقافة الأجناس القومية وآدابها وعاداتها؛ والتوصل إلى القضاء التام على زراعة الخشخاش بإنشاء مشاريع اقتصادية بديلة؛ وحفظ الأمن وصونه، وسيادة القانون والنظام والسلام الإقليمي والهدوء في مناطق الحدود. ومدة الخطة الرئيسية ١١ سنة تبدأ في السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ وتنتهي في السنة المالية ٢٠٠٤/٠٣ وتبدأ الخطة الرئيسية لتنمية مناطق الحدود، التي رسمت وفقا للخطط الإنمائية الوطنية، بخطة قصيرة الأجل مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١٩٩٤/٩٣ وتنتهي في ١٩٩٦/٩٥، وتليها الخطة المتوسطة الأجل الأولى ومدتها أربع سنوات تبدأ في ١٩٩٧/٩٦ وتنتهي في ٢٠٠٠/١٩٩٩، وتليها الخطة المتوسطة الأجل الثانية، وتمتد من سنة ٢٠٠١/٠٠ إلى ٢٠٠٤/٠٣. وأثناء فترة تنفيذ الخطة الرئيسية، سيضطلع بالأعمال الإنمائية في ١٨ منطقة في الشمال والشمال الغربي من البلد. وهذه المناطق تشكل ٣٣,٢ في المائة من إجمالي مساحة البلد ويعيش فيها ١٧,٥ في المائة من إجمالي سكان ميانمار. وبازدياد قوة الدفع الناجمة عن المشاريع والبرامج الإنمائية، سيحدث تحسن عظيم في مستويات معيشة شعوب هذه المناطق. وجدير بالملاحظة أنه بتحسن الأحوال في مناطق الحدود - حيث جرت العادة على أن تكون زراعة الخشخاش المصدر الرئيسي للدخل - ستسهم الأعمال الإنمائية أيضا في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة خطر المخدرات.

والآن، دعوني أتحول إلى الحديث عن جهود ميانمار الوطنية وجهود من يتعاونون معها من الجيران على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعن إسهامها على الصعيد الدولي في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة المخدرات والقضاء عليها.

لقد اعتبرت ميانمار دائما تدابير مكافحة المخدرات مسؤولية وطنية. فعلى الصعيد الوطني، اعتمدت الحكومة خططا شاملة تستهدف التنفيذ الفعال لتدابير منع المخدرات. فقد سُن في عام ١٩٩٣ قانون جديد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، يشمل تدابير فعالة للحد من اتساع مجال خطر المخدرات.

ومنذ عام ١٩٨٨، استهل في استراتيجياتنا الوطنية لمكافحة المخدرات نهج جديد، تمثل في التخفيف من حدة فقر شعوب المناطق الحدودية، بتزويدها بوسيلة توفر بديلا، مع العمل في الوقت نفسه

على زيادة وعيها بحجم الشقاء البشري الناجم عن المخدرات. وهذا النهج يوضع موضع التطبيق بوصفه واحدا من الأهداف الأساسية للخطة الرئيسية لتنمية مناطق الحدود والأجناس القومية، التي أشرت إليها من قبل. ومن الواضح أن أفعل نهج للقضاء على زراعة الخشخاش هو تنفيذ برنامج شامل يرمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأجناس القومية في مناطق الحدود. ولقد أنشأنا الآن آلية لتنسيق إجراءات مكافحة المخدرات من جميع جوانبها.

كما أخذنا ننسق جهودنا الوطنية مع جهود جيراننا لنكفل الحد الأقصى من التأثير في مجال القضاء على المخدرات في المنطقة الإقليمية. ووقعت حكومة ميانمار اتفاقات مع الصين ومع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، وكذلك مع تايلند وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات. كما وقعت اتفاقات ثنائية مع جمهورية لاو الديمقراطية ومع الهند لمنع المخدرات، كما نستهدف التوصل إلى اتفاق مماثل مع بنغلاديش، وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣، وقعت ميانمار والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات مذكرة تفاهم، في نيويورك، ستزيد من درجة تنسيق الأنشطة الجماعية الهادفة إلى الإقلال من الاتجار بالمخدرات وإنتاجها، وإلى القضاء على زراعة الخشخاش، وإلى تقليص الطلب على المخدرات واستهلاكها. وعقد مؤتمران وزاريان على الصعيد دون الإقليمي، أسهمت فيهما ميانمار إسهاما نشطا.

وميانمار طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، كما ننفذ سلسلة تدابير إعمالا للتوصيات الواردة في برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠.

ودعوني أكرر القول بأن حكومة ميانمار تعي كل الوعي خطورة المخدرات، وتعتبر الجهود المستمرة لمكافحة هذا البلاء مسؤولية وطنية. وتنفيذا لهذه المسؤولية الوطنية، فإننا مستعدون في ميانمار للتعاون تعاونا تاما مع جيراننا جميعا ومع المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات، بل وراغبون في ذلك أيضا. أما من يتشككون في التزامنا بالقضاء على المخدرات، فدعوني أسألهم: في هذا العالم.. ما هو البلد الذي ضحى بأرواح أكثر من ١٩٠ جنديا، ومعهم ٣٥٠ مصابا لمقاتلة أحد أباطرة المخدرات في غضون أربعة أسابيع؟ ونتيجة للجهود المتوصلة، استسلم جيش مونغ تاي، التابع لأوو خُن صا، استسلاما غير مشروط في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وعند هذه النقطة، دعوني أتحول إلى مناقشة وجه آخر لهدف الحكومة السياسي، ألا وهو إعداد دستور راسخ دائم. إن رغبة الشعب وأغلبية الأحزاب السياسية تتمثل في وضع دستور جديد يعبر عن أماني الأجناس القومية فضلا عن ظروف البلد السياسية والاقتصادية المتغيرة. ولذلك، يجتمع منذ بداية ١٩٩٣ "مؤتمر وطني" لصوغ دستور جديد. وتوافقت الآراء فعلا على عناوين ١٥ فصلا، وعلى ١٠٤ مبادئ أساسية للدولة، فضلا عن الفصول المتعلقة بالدولة، وهيكلها، ورئيسها. أما من يقولون إن هذه العملية تسير

ببطء شديد، فدعوني أسألهم: ألا يحفل العالم بأمثلة تنبئ بما أدى إليه التسرع الشديد من فوضى واضطراب، بل وصراع مسلح وتفكك للدول؟ وفي الوقت نفسه، دعوني أؤكد لكم أن مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام لا يعتزم التسويف في العملية لإضاعة الوقت. إلا أنه لا بد من الموازنة بين الحاجة إلى التوصل إلى توافق آراء نحو ٧٠٠ مندوب بشأن قضايا حيوية جد عاجلة، مثل الأجناس القومية، وبين الرغبة في استكمال العملية في الوقت المناسب. وفي الوقت ذاته، أود أن أبين لبعض المراقبين، ولا سيما أصدقاءنا، أن التوصل في مجتمعنا إلى توافق الآراء بيننا، أهم من خوض النقاش لتحديد المحق والمخطئ، أو الفائز بنتيجة النقاش. فنحن نود للدستور أن يعبر قدر الإمكان عن رغبات الأجناس القومية بينما نسعد كل السعادة لو أمكن التوصل بأسرع وقت ممكن إلى توافق الآراء على الفصول الباقية.

وحسبما ذكرت من قبل، فإن المجتمع الذي سينشأ عن هذا الدستور سيكون مجتمعا ديمقراطيا متعدد الأحزاب. وبعد أن يستكمل المؤتمر القومي مهمته ويُسن الدستور، ستشكل حكومة دستورية لتقود البلد. والقوات المسلحة لا تعتزم التمسك بمقاليد السلطة لفترة مطولة. فهي تعتبر نفسها إدارة مؤقتة ترسي الأساس السياسي الاقتصادي الضروري لإنشاء ديمقراطية متعددة الأحزاب. إن ما فعلته الحكومة، وما تفعله الآن، هو كفالة السلام والاستقرار والقانون والنظام، مع السعي الجاد لتنمية الدولة بالكامل تنمية اقتصادية تجعل الانتقال إلى الديمقراطية فعلا سلسا هادئا.

وهنا، أود إزالة فهم خاطئ سائد في بعض أوساط الاعلام الأجنبية. فوفقا لتوافق الآراء المتوصل إليه في المؤتمر القومي، ستكون الحكومة في ميانمار رئاسية. وفيما يختص بالمؤهلات اللازمة لرئيس الجمهورية، ذُكر أنه لا بد له أن يكون إنسانا عليما بالشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية. وادعى البعض أنه يُشترط في الشخص أن يكون ذا خبرة عسكرية وبالتالي سيختار الرئيس من بين العسكريين وحدهم. وأود أن أقول، بصورة قاطعة، إن هذا افتراض خاطئ. وحسبما أعلن بوضوح، سيكون رئيس الجمهورية رئيسا للجناح التنفيذي في الدولة ولا بد له أن يُلم بجميع العوامل التي تشكل أصول الحكم، ومن بينها الدفاع عن الدولة وتأمينها. ومما لا شك فيه أنه لنقص شديد وعيب جسيم ألا يكون قائد بلدنا قادرا على الأداء الفعال فيما يختص بالأمور المتصلة بالدفاع عن الدولة وأمنها. إننا لا نتحدث في هذا المقام عن الخبرة الشخصية وحدها، بل عن المعرفة والرؤية أيضا.

والاستقرار السياسي يواكب التنمية الاقتصادية. والنمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الاستقرار السياسي. وبالمثل، يمكن للتنمية الاقتصادية أن تعزز الاستقرار السياسي. وفي ميانمار اليوم، يسود السلام والاستقرار السياسي شتى أنحاء الدولة. وبإدخال السياسات الاقتصادية ذات الوجهة السوقية، انطلقت حوافز الشعب بأسره انطلاقا تاما. ومما لا شك فيه أن كل من زار ميانمار مؤخرا قد أدرك أن اقتصاد البلد يتمتع بالحيوية الشديدة والدينامية. فالقطاع الخاص ينمو سريعا وأصبح بالفعل العامل الرئيسي في مجال التجارة، ولا سيما معاملات التصدير والاستيراد، ومجال الانتاج، فضلا عن القطاعات الخدمية. وبسن قانون الاستثمار الأجنبي، أخذت الشركات الأجنبية، سواء المملوكة للأجانب ملكية تامة أو الناشطة في المشاريع المشتركة مع شركائها الميانماريين، تؤدي هي الأخرى دورها في التنمية الاقتصادية تحقيقا

للمنفعة المتبادلة. وحتى آب/أغسطس عام ١٩٩٦، بلغت الاستثمارات الأجنبية أكثر من ٤,٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أُشرك نحو ٤٠٢ من المؤسسات الاستثمارية الأجنبية في أنشطة الزراعة، وصيد الأسماك، والتعدين، والصناعة التحويلية، والنفط والغاز، والنقل، والفنادق والسياحة. والاستثمار الأكبر موجود في ميدان النفط والغاز، برأس مال قدره ٤٣٧,٩ ١ مليون دولار، ويليه الاستثمار في العقارات بمبلغ ٨٤٠ مليون دولار. وهذه الزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي تؤكد نمو الثقة في اقتصاد ميانمار ومناخ الاستثمار فيها.

واعتبارا من الوقت الذي سمت فيه ميانمار سنة ١٩٩٣/٩٢ "سنة الاقتصاد"، أولت الحكومة اهتماما خاصا للتنمية الاقتصادية. وقد نما الاقتصاد بنسبة ١٠,٩ في المائة خلال تلك السنة، ثم بنسبة ٦ في المائة في السنة المالية التالية. كما حققنا نموا بنسبة تقارب الـ ٦ في المائة أيضا في السنتين الماليتين ١٩٩٥/٩٤ و ١٩٩٦/٩٥.

ولتحقيق تنمية متسارعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في البلد، وضع مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام خطة قصيرة الأجل وأخذ ينفذها اعتبارا من سنة ١٩٩٣/٩٢. وتتمثل توجهات الخطة أساسا في زيادة الانتاج والصادرات، والإسراع بتنمية الاقتصاد ككل. وأوليت الأولوية لتنمية القطاعات الإنتاجية التي من قبيل الزراعة، وتربية الماشية وصيد الأسماك، والصناعات التجهيزية والتحويلية، والتعدين. وعلاوة على ذلك، تبذل الجهود لكي لا يكتفى بتصدير الأصناف التقليدية وحدها بل والقيام أيضا بتصدير سلع جديدة وتعزيز حصائل العملة الأجنبية المتأتية من الخدمات.

وفي الوقت الحالي، يستند اقتصاد ميانمار أساسا إلى الزراعة؛ وستظل ميانمار بلدا زراعيا لبعض الوقت. ولذا، عنيت الحكومة عناية خاصة بتنمية القطاع الزراعي. ولأنها تعتقد أن من الضروري توافر المياه بدرجة كافية للتنمية الزراعية، أنشأت، أو شرعت في إنشاء، عدد من السدود والخزانات والهدارات في شتى أنحاء الدولة. ويجري إدخال العمل بأسلوبي زراعة المحاصيل المختلطة والمحاصيل المتعددة، بينما تجري ميكنة الزراعة. ولذلك، ازداد الانتاج الزراعي زيادة ملحوظة ولنعطي مثالا واحدا لذلك، هو ازدياد إنتـــاج الأرز غير المقشور في السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ إلى ٨٣٥,٧ مليون سلة ، أي أكثر من السنة السابقة بـ ١٢٤,٦ مليون سلة. كما حدثت طفرة في إنتاج المحاصيل الصناعية الأخرى والحبوب، التي من قبيل الحبوب البقلية بمختلف أنواعها؛ ولم يعد إنتاجها يكفي الطلب المحلي فحسب بل أصبح يجد أيضا أسواقا متنامية في الخارج.

وباشتراك الشركات الأجنبية، يحقق قطاع الطاقة في ميانمار إمكاناته تدريجيا. فقد ازداد إنتاج النفط والغاز في البر والبحر زيادة كبيرة، وبعض الآبار ينتقل من مرحلة استكشاف إلى مرحلة الإنتاج. وفي عام ١٩٩٤/٩٣، بلغ إنتاج الزيت الخام ٧,٣ ملايين برميل، بزيادة عن السنة السابقة تقارب المليوني برميل. وزادت احتمالات الغاز في المنطقة البحرية عن ١٠ ملايين قدم مكعب، ووقعت اتفاقات للتصدير إلى مملكة تايلند على نطاق شامل. وفي الوقت نفسه، وبينما ندرك فوائد تنمية حقولنا النفطية والغازية، لم ننس

الحاجة للتصدي للشواغل البيئية. وحسبما بات المستثمرون الأجانب يدركون، فإن لجنة الاستثمارات الأجنبية في بلدنا تحرص كل الحرص فيما يختص بالتأثير البيئي لأي مشروع. وقد أُدمجت الاعتبارات البيئية، في التخطيط الإنمائي بصورة مناسبة.

وهذا يصدق بصفة خاصة على مواردنا الحراجية. فنحو ٥١ في المائة من مجموع مساحة ميانمار البرية تغطيه الأحراج. ولذلك، فإن ميانمار غنية بمواردها الحراجية التي تضم أكثر من ٥٠٠ ٨ نوع مختلف من النباتات والحيوانات. وخشب الساج الميانماري وغيره من أخشابنا الصلبة، معروفون في العالم أجمع. وتزيد مساحة المنطقة الحراجية المحمية في بلدنا على ٠٠٠ ١٠٠ كيلو متر مربع. ورغم أننا نمتلك إمكانات كبيرة في القطاع الحراجي، فإن سياسة حكومتنا تقضي بأن نخطو خطوات منهجية لضمان إدارة الأحراج إدارة مستدامة والحفاظ عليها. ومنذ نهاية عام ١٩٩٣، أوقفت الحكومة أيضا امتيازات قطع الأشجار في مناطق الحدود، وأخذ اهتمامنا ينصب على التركيز على تصدير المنتجات الخشبية الكاملة الصنع أو شبه الكاملة، لا على تصدير ألواح الخشب. وإحدى المشكلات المتولدة عن إزالة الأحراج في ميانمار هي حطب الوقود. وفي هذا الصدد، زرع في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ أكثر من ٢٠ مليون شجرة سريعة النمو، للوفاء بالطلب على ذلك الحطب. وفي الوقت نفسه، تنفذ الحكومة مشاريع لتخضير تسعة مراكز قاحلة في الجزء الأوسط، ببناء السدود والخزانات وإعادة زراعة الأحراج. وسيؤدي إكمال المشاريع بنجاح إلى التأثير بدرجة كبيرة على طبوغرافيا المنطقة، وكذلك على مصادر رزق سكانها.

وقطاع السياحة من أهم قطاعات اقتصادات ميانمار المبشرة بالخير. وقد سمّت الحكومة سنة ١٩٩٦ "سنة زيارة ميانمار"، وذلك لتشجيع السياحة. وبسن قانون الفنادق والسياحة في ميانمار، أتيحت الفرصة لمنظمي المشاريع، المحليين والأجانب على السواء، وتحفزوا كي يشاركوا في مشاريع الفنادق والسياحة. واقتراب الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع وحده من الـ ٦٠٧,٢ مليون دولار يشهد على الثقة في نمو هذا القطاع الشديد الدينامية. ويمكن الآن الحصول على تأشيرات السياحة في غضون ٢٤ ساعة من سفاراتنا في الخارج. وعلاوة على ذلك، افتتحت على الحدود مع الصين وتايلند تسع نقاط تفتيش حدودية، بصرف النظر عن نقطة تفتيش يانغون، ليتسنى للناس زيارة هاتين المنطقتين دون أن يتعين عليهم السفر إلى يانغون. وإمكانات ميانمار في هذا المضمار هائلة، ونحن على ثقة من أن ميانمار ستصبح في المستقبل القريب مركزا للسياحة في المنطقة الإقليمية.

ومع كل سنة تمضي، يكتسب اقتصاد ميانمار قوة دفع، ونحن على ثقة من أن ميانمار قادرة على القيام بدورها في تنمية المنطقة الإقليمية. ونحن، من ناحيتنا، نرغب في الوفاء بحصتنا من التعاون مع بلدان المنطقة تحقيقا للمنفعة المتبادلة. وبفضل النظام السياسي والنظام الاقتصادي الجديدين في ميانمار، سيستمر بالتأكيد نمو القوة الدافعة إلى زيادة التفاعل بين ميانمار وهذه الدول. إذ أن ميانمار، بسياستها الخارجية المستقلة الفعالة، ترغب في الحفاظ على علاقاتها الودية مع جميع بلدان العالم؛ ونحن، من جانبنا، لن نقدم على أي شيء ضار بنمو علاقاتنا الودية مع بلدان العالم.

ومما يؤسف له أن البلدان التي كانت تقدم المعونة الاقتصادية والتقنية وتتعاون معنا في الماضي قد أوقفت ذلك بسبب تصورات خاطئة. والأدعى إلى الأسف أن بعض البلدان تسعى جاهدة إلى منع غيرها من تجديد مساعداتها. ومثل هذه المساعدات ستسهل اندماجنا التام في الاقتصاد السوقي، مما يعجل بتنمية المنطقة الإقليمية ككل. إلا أننا واثقون كل الثقة في سلامة سياساتنا، وفي شعبنا، وفي مواردنا وقوتنا الاقتصادية؛ ونوقن أن مساعينا الإنمائية ستكلل بالنجاح، سواء جاءت المعونة الخارجية أو لم تجئ. وفي الوقت ذاته، لا ينكر أن مؤسسات تجارية من هذه البلدان ذاتها تشاركنا شراكة فعـّالة وأن الاستثمار الأجنبي الوافد من هذه البلدان يقارب في مجموعه الـ ٥٠٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من أن ميانمار تعتبر نفسها جزءا من منطقة جنوب شرق آسيا، فإنها تمثل بصورة أو بأخرى جسرا بين جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. وعلاوة على ذلك، فهي تتاخم الصين والهند، وهما أكثر بلدين في العالم سكانا. ولذلك، تدرك ميانمار أيضا مركزها الجيوبوليتيكي الاستراتيجي وترغب في الإسهام بحصتها في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة الإقليمية. وهي لم تسمح أبدا بإقامة قواعد عسكرية أجنبية، ولن تفعل ذلك في المستقبل أيضا. وكلما نشأت مسائل مثل هـــذا القبيل، على غـــرار ما يحدث عادة بين البلدان المتجاورة، نلتمس دائما حلا سلميا قائما على حسن النوايا والاحترام والتفاهم من الجانبين. ومثال ذلك، مسألة انتقال الناس عبر الحدود بين ميانمار وبنغلاديش. فعلى الرغم من أن بعض الدول حاولت إعطاء المسألة أكثر من حجمها، بإثارة امكانات زعزعة الاستقرار الإقليمي، تمكن البلدان من حل المسألة بروح الصداقة والتفاهم المتبادلين. واليوم، تعكف ميانمار وبنغلاديش، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على حل المسألة سلميا وبنجاح.

وأود الإشارة بإيجاز إلى أن ميانمار قد دعيت، في الستينات من هذا القرن، لتكون عضوا مؤسسا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إلا أنه نظرا للظروف السائدة في ذلك الوقت، لم نكن في وضع يسمح لنا بإقامة علاقات أوثق مع الرابطة رغم أننا نقيم علاقات ودية وثيقة مع جميع أعضائها. والآن، وبعد أن حولت ميانمار اقتصادها المخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي الوجهة وأخذت تبني مجتمعا ديمقراطيا متعدد الأحزاب، يمكننا أن نتطلع إلى قيام تعاون دينامي مع الرابطة. وبعد حضور ميانمار اجتماعين وزاريين متعاقبين، في بانكوك في عام ١٩٩٤ وفي بروناي في عام ١٩٩٥ كضيف على الحكومة، أصبحت في تموز/يوليه ١٩٩٦ دولة مراقبة في الرابطة. وفي آب/أغسطس، قـُدم إلى ماليزيا، والتي تتولى رئاسة اللجنة الدائمة للرابطة، طلب الحصول على العضوية الكاملة فيها.

وبعض البلدان تستخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان للضغط علينا. وكما قلت فعلا، نحن ملتزمون ببناء مجتمع ديمقراطي. إلا أنه لا بد أن نتذكر أن هذه فترة انتقالية ولا يمكننا أن نسمح بتجاوزات في ممارسة الحرية تخرج بنا عن مسارنا المختار. وفي الوقت نفسه، يقوم المجتمع الديمقراطي، الذي نطمح إليه، على قيم العدالة والحرية والمساواة، وهي قيم عالمية. ومفهوم العدالة الذي نرتئيه لا يعني مجرد العدالة من ناحيتها القانونية، بل يعني العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية والعدالة السياسية أيضا. أما الحرية، فستشمل حرية الفكر وحرية التعبير وحرية العقيدة وحرية العبادة وحرية البحث عن الرزق وحرية

التنظيم. كما أن المساواة التي نرتئيها تعني المساواة في المركز وتكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون. وكما لا يمكن "بناء روما في يوم واحد" لا يمكن أيضا إنشاء ممارسات الديمقراطية وتصوراتها وفكرها في لحظة واحدة. فأية عملية متسرعة لن تؤدي إلا إلى الفوضى وعدم الاستقرار. ومجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام يضع الأساس فحسب لكي يتمكن الشعب كله من التمتع بحقه في السلام وحقه في الهدوء عندما ينشأ المجتمع الديمقراطي.

وفيما يختص بحقوق الإنسان، فنحن ملتزمون بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحسبما أكد إعلان بانكوك، ينبغي لجميع الأمم أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ كما ينبغي تحاشي أية محاولات لاستغلال حقوق الإنسان كوسيلة للتعدي على ولاية الدول، التي هي ولاية داخلية أساسا. ونحن لا نعني بهذا أن حقوق الإنسان يمكن انتهاكها انتهاكا منتظما اذا تعلل المرء بعدم التدخل. ولكن ما نريده هو توافق الآراء على القواعـــــد المقبولة بشأن حقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق بالتعاون وبناء توافق الآراء، لا بفرض قيم لا تتمشى معنا. ونحن نعارض ازدواج المعايير والانتقائية فيما يختص بإعمال هذه الحقوق. ومفهومنا لحقوق الإنسان يستند إلى قيمنا وتقاليدنا وثقافتنا. وإذا أعلينا الحقوق الفردية وباتت فوق كل شيء حسبما يدعو البعض، فهل نسمح بالإباحية أو بتحطيم قيم الأسرة أو بتجاهل احترام المسنين، أو نستعيض عن السعي إلى التوافق بالمنافسة والمواجهة؟ ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تؤدي الجهود الرامية إلى إبراز الحقوق الفردية إلى تنحية الحق في التنمية جانبا. وغالبا ما يُهمل الحق في الحصول على الغذاء الطيب والملبس الطيب والمأوى الطيب والحياة الكريمة المشمولة بالسلم والأمن، وسط الجلبة المصنوعة بشأن الحقوق الفردية.

إن حكومة ميانمار لا تغمض عينيها عن الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان. فهي تعارض الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان معارضة تامة. ولقد تعاونا مع الأمم المتحدة تعاونا مطلقا وأجبنا بإخلاص على جميع استفساراتها المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان. بل لقد سمحنا لأعضاء كونغرس الولايات المتحدة ومساعديهم، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة، بزيارة سجن إنساين ومقابلة نزلائه. واصطحبنا الدبلوماسيين والشخصيات الكبيرة الزائرة والصحفيين إلى المناطق التي زعم أنه حدثت بها انتهاكات ماسة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن بعض البلدان التي تطلق الادعاءات بشأن المساس بحقوق الإنسان قد قامت، هي نفسها، بإعدام مجرمين، لم تحدث أية عمليات إعدام في سجون ميانمار جميعها رغم أنه كانت هناك حالات عديدة حُكم فيها على أناس بالإعدام نظير ما ارتكبوه من جرائم. والواقع أنه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ خففت جميع أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة وخففت جميع أحكام السجن الأخرى، وذلك احتفالا ببدء أعمال المؤتمر الوطني. وتمشيا مع انضمام ميانمار إلى اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩، افتتحت القوات المسلحة الفصول الدراسية اللازمة، بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتدريس مختلف المبادئ الواردة في الاتفاقيات. وجرت العادة في ميانمار على احترام حقوق الإنسان، على سبيل العادة والتقاليد. وعلاوة على ذلك، هنالك ٦٨ قانونا داخليا وقانونا تشريعيا لحماية حقوق الإنسان. وقد منع التعذيب وإساءة معاملة السجناء والمعاملة المهينة، منعا باتا.

فلمَ كل هذا الضجيج عن حقوق الإنسان؟ إنه لمن دواعي الأسف أن بعض البلدان، وقد أتخمت بالمعلومات المضللة التي تروجها المصادر المعدومة الضمير والجماعات المسلحة المعارضة للحكومة وأعماها التحامل والتصورات المسبقة وحركتها دواع سياسية خفية، تواصل توجيه اتهامات بلا أساس. ونحن مقتنعون بأن هذه التصورات الخاطئة ستختفي عندما يدرك المزيد من الناس حقيقة الأحوال.

وإنني آمل أن أكون قد بينت، في عرضي المقتضب هذا، حقيقة الأحوال في ميانمار.

- - - - -